# الإهـــداء

## إليهـــا . . .

إلى من أظلتنى بحبها . .

الى من شببت فى دفء حضنها . .

إلى من زودتنى بقبس من نورها . .

إلى من أخذتنى إلى جنة هى من روحها . .

إلى من وهبت لى دنيا هى من صنعها . .

إلى الحب الذى أفتقدت . .

إلى النبع الذى به أرتويت . .

إلى من أنجبتنى وحيداً . .

ثم تركتنى وحيداً . .

فإلى الغائبة . . الحاضرة . .

إلى أمى . . درة الكون النادرة . .

أهدى هذا الكتاب إعترافاً . .

بجميلها . . فيا أميرتى هلاَّ تقبلتى ؟!

إلى لقـــــاء . . .

# تقديم

للأستاذ الدكتور عبد الباسط محمد حسن

عميد كلية الدراسات الإنسانية

جامعة الأزهر – فرع البنات

– ١ –

على الرغم من أن الرواد الأوائل لعلم الاجتماع من أمثال – سان سيمون وأوجيست كونت، وإميل دوركايم، وكارل ماركس، وماكس فيبر، وموسكا، وباريتو، وميشلز وغيرهم – درسوا كثيراً من الموضوعات المتعلقة بشئون الحكم ومسائل السياسة، وبتوزيع القوة والنفوذ، وبطبيعة التنظيمات السياسية والبيروقراطية، وبالحركات الاجتماعية وتأثيرها على البناء السياسى؛ وغير ذلك من القضايا السياسية، فإن علم الاجتماع السياسى – بمفهومه العلمى الحديث – لم يظهر إلا منذ الثلاثينات من هذا القرن. وكانت البداية الأولى فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث اتجه علماء الاجتماع إلى دراسة الظواهر السياسية فى إطارها الاجتماعى العام، وفى ضوء العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التى يتألف منها البناء الاجتماعى.

وقد واجه علم الاجتماع السياسى فى أول الأمر هجوماً شديداً من جانب المتخصصين فى علم السياسة الذين اعتقدوا أنه يُقحم نفسه فى دراسة الموضوعات التى تدخل فى دائرة تخصصهم، غير أنه ثبت بمرور الوقت أن لكل علم منهما موضوعاته التى يدرسها، ومناهجه التى يستخدمها، ومنطلقاته النظرية التى يستعين بها فى التحليل والتفسير.

ويقرر « ألان داو Alan Dawe » أن مدخل النسق الاجتماعى فى علم الاجتماع عموماً يقوم على فكرة القهر الخارجى . فالأفراد لا يستطيعون أن يحافظوا على النظام بمحض إرادتهم . ومن ثم يصبح القهر ضرورياً حتى يستمر المجتمع فى الوجود ، وبدون القهر يكون البديل الوحيد هو الاضطراب وعدم الاستقرار والحرب بين الجميع (١) .

أما الفريق الآخر فكان على راسه باكونين وكروبوتكين وسان سيمون وبرودون وكارل ماركس وأصحاب الفلسفات الوجودية .

فقد حارب « باكونين » مثلا مظاهر السلطة القهرية فى المجتمعات التى تقوم فيها السلطة لحماية المصالح الاقتصادية لطبقة دون سواها .

أما كروبوتكين ، فقد ميز بين نوعين من ارتباطات الأفراد بعضهم ببعض . فهناك ارتباطات قهرية اضطرارية تقوم بين فردين أو أكثر تحت ضغط الحاجة الملحة ، وتؤيدها التنظيمات السياسية والتشريعية ، وهـــذا النوع من الارتباطات لا ينبغى الإبقاء عليه لأنه ينطوى على إهدار الحرية والكرامة الإنسانية . وهناك الارتباطات الإرادية التى تتحقق عن طريق المحبة والإخاء والمساعدة المتبادلة . وهذا النوع هو الذى ينبغى الإبقاء عليه حيث أنه يقوم على مبدأ حرية الأفراد فى الانضمام أو التجمع الإختيارى .

أما أصحاب الفلسفات الوجودية فقد اهتموا بحرية الإنسان حتى وحدوا بينها وبين وجوده ، كما أنهم عارضوا فكرة إخضاع الفرد للحتمية الاجتماعية . فالإنسان فيما يرى « كيركجارد » يجد نفسه حيال مواقف عليه أن يختار من بينها . وعن هذا الاختيار تنشأ مسئوليته ، ولكن

---

(1) Alan Dawe, The Two Sociologies,in Kenneth Thompson and J. Tunstall, Sociological Perspectives, Penguin Education, 1975, PP. 542 – 554.

فعلم الاجتماع السياسى يختلف عن علم السياسة فى أنه لا يقتصر على دراسة النظام السياسى باعتباره نظاماً قائماً بذاته ، وإنما يتجه إلى دراسة العلاقات المتبادلة بين النظام السياسى وبين غيره من النظم والأنساق الاجتماعية . ويشير « سيمور ليبست ورينهارد بندكس S. Lipset, R. Bendix » إلى أن علم الاجتماع السياسى يدرس السلوك الانتخابى فى المجتمعات المحلية والقومية ، كما يدرس القوة السياسية ، وصنع القرار السياسى ، والأيديولوجية وعلاقتها بالحركات السياسية ، والأحزاب السياسية والهيئات التطوعية ومشاكل الأوليجاركية والارتباطات السيكلوجية للسلوك السياسى والحكومة ومشكلة البيروقراطية (١) .

ويحدد « لويس كوزر Lewis Coser » الموضوعات الأساسية لعلم الاجتماع السياسى فى دراسة الأسباب والنتائج المترتبة على توزيع القوة داخل المجتمعات وبين المجتمعات بعضها وبعض ، وكذلك دراسة الصراعات السياسية والاجتماعية التى تؤدى إلى حدوث تغيرات فى توزيع بناء القوة (٢) .

ومن ثم يمكن القول بأن علم الاجتماع السياسى ينظر إلى السياسة من منظور أوسع وأعمق : فإذا كان علم السياسة يميل إلى الاهتمام بالوظائف الإيجابية والظاهرة للنظم السياسية ، فإن علم الاجتماع السياسى يهتم بدراسة الوظائف الكامنة والجوانب غير الرسمية للسياسة ، كما يركز على دراسة الصراع والتغير الاجتماعى ، فضلا عن دراسة الجوانب المعوقة للعمليات السياسية ، والضغوط والتوترات التى تتعرض لها المنظمات البيروقراطية (٣) .

---

(1) S. Lipset and R. Bendix, « The Field of Political Sociology » in L. Coser, Political Sociology, New york, 1969, P. 10.

(2) Lewis Coser, Political Sociology, London, 1967, p. 4.

(3) S. Lipset, ( Political Sociology ) in Merton, R., et al., Sociology Today, New york, 1959, P. 83.

أما من حيث المنهج فإن علماء السياسة يركزون أساساً على المنهج التحليلى فى دراستهم للنظام السياسى ، على حين أن المتخصصين فى علم الاجتماع السياسى يتجهون وجهة تكاملية ، فيدرسون الظواهر السياسية فى مجالها الاجتماعى ، وفى سياقها التاريخى حتى يتمكنوا من تكوين صورة حقيقية عن الواقع السياسى بأبعاده المتعددة ، وعلاقاته المتشابكة ، وفى صورته الكلية .

ومن حيث المنطلقات النظرية المستخدمة فى الدراسة والتحليل والتفسير ، فإن كلا من علماء السياسة والاجتماع يستخدمون النماذج والنظريات التى ترتبط بتخصصاتهم ، وهذه النماذج النظرية تؤثر من غير شك فى توجيه الملاحظات ، وصياغة القضايا ، ووضع الفروض ، وتفسير الظواهر السياسية .

ويشير « مرى ستيدمان » فيما كتبه عن السياسة الحضرية فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن علماء السياسة كانوا يركزون على مفاهيم « الاتفاق » ، « والإجماع » ، « والتوفيق » ، « والتكيف » . وكانوا ينظرون إلى عمليات المنافسة والصراع السياسى على أنها وسائل للوصول إلى قدر من الاتفاق ، وليست غايات فى ذاتها ، غير أنه حدث — فى السنوات الأخيرة — أن أثيرت تساؤلات كثيرة من جانب علماء السياسة حول صحة هذا الاتجاه ، وظهرت اتجاهات نظرية جديدة تركز على الصراع كعملية أساسية فى توجيه السياسة(١) .

أما بالنسبة لعلماء الاجتماع السياسى فإنهم يستخدمون كثيراً من النماذج النظرية التى تكمن وراءها مدارس علم الاجتماع كالنموذج التطورى ، والنموذج العضوى ، ونموذج التوازن فى مقابل الصراع ،

(١) انظر عرضاً تحليلياً لكتاب السياسة الحضرية لكاتب التقديم ، مجلة عالم الفكر الكويتية ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، ١٩٧٤ .

ونموذج العلم الطبيعى ، والنماذج الإحصائية والرياضية ويسود اليوم فى المؤلفات السوسيولوجية اتجاه فكرى يشير إلى ضرورة الاستفادة بكافة النماذج والنظريات دون التمسك بنموذج بعينهأو بنظرية بذاتها،لأن التمسك بنموذج واحد من شأنه أن يحجب عن الباحث رؤية الوقائع الهامة ، والظروف الجديدة ، ويحول دون فهم الظواهر السياسية فى صلتها بقية ظواهر الحياة الاجتماعية فهما سليما .

— ٢ —

اتجه علماء الاجتماع السياسى إلى مناقشة المشكلات السياسية القديمة بأسلوب عصرى ، واضعين فى اعتبارهم العلاقات المتبادلة بين الظواهر السياسية وغيرها من ظواهر الحياة الاجتماعية ، وكذلك التفاعلات القائمة بين عناصر البناء الاجتماعى بكافة أبعاده وجوانبه :

ولقد كانت المشكلة الأولى التى شغلت أذهان المفكرين السياسيين بعد انهيار المجتمع القديم وزوال السلطة التقليدية ، وظهور الطبقة البورجوازية تتعلق بطبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة والتى تتصل بشرعية السلطة ،ومدى ما يتطلبه استقرار الوضع الاجتماعى من تضحية الفرد بمصلحته الشخصية، وحريته الفردية .

وقد انقسم المفكرون — إزاء هذه القضية — إلى فريقين . فمنهم من يناصر سلطة الدولة ، ويطالب بتدعيمها وتقويتها ، ولو كان ذلك على حساب مصلحة الأفراد . ومنهم من يطالب بتحديد سلطة الدولة ، وإعلاء شأن المجتمع ممثلا فى أفراده ولقد كان هوبز من المدافعين عن الرأى الأول، كما أكد « إميل دوركايم » فكرة القهر الاجتماعى ، وقال إن الفرد لا يشعر بهذا القهر أو لا يكاد يشعر به حينما يستسلم له بمحض اختياره ، كما ذهب « هيجل » ، « ولورنزفون شتاين » نفس المذهب .

ختياره لموقف دون موقف لا يتقيد بفكرة سابقة أو قوة عليا ، وإلا افتقد لإنسان حريته . إن الإنسان هو رب القيم وخالقها بمحض حريته التى لا ترتد إلى معطيات سابقة ، وبهذا تسقط كل سلطة خارج الإنسان تفرض عليه قيما ، وتصبح حرية الإنسان مصدر إلزاماته .

وقد اتجه علماء الاجتماع السياسى فى السنوات الأخيرة إلى النظر إلى الدولة على أنها واحدة من النظم التى تدخل فى تكوين النسق السياسى الذى يدخل بدوره داخل إطار النسق الاجتماعى العام ، واتجهوا إلى دراسة التفاعلات القائمة بين مختلف النظم والأنساق بدلا من الدخول فى قضايا جدلية حول مدى أهمية الدولة أو المجتمع . غير أن القضية التى ما تزال تستأثر بنصيب كبير من اهتمامهم هى : كيف تستطيع المجتمعات الإنسانية المحافظة على توازنها واستمرارها فى الوجود مع التسليم بوجود الصراع كبعد أساسى من أبعاد الواقع الاجتماعى ، خاصة بعد أن تزايدت حدة الصراعات الاجتماعية التى ارتبطت بالتغيرات السريعة التى أسفرت عنها الحضارة الصناعية الحديثة والتى تمثلت فى الصراعات الصناعية والطبقية والعنصرية وحركات التحرر الوطنى ، والثورات الاجتماعية ، والحروب المحلية والعالمية ، ثم فى صراع القيم والمذاهب والأفكار .

— ٣ —

اهتم علماء الاجتماع السياسى بدراسة موضوع الصراع باعتباره بعداً أصيلا فى الحياة السياسية ، وحاولوا تحديد أشكاله ومجالاته ووظائفه ، والعوامل المؤدية إليه ، والنتائج المترتبة عليه .

ويذهب « بوتومور » إلى أن الاهتمام بدراسة الصراع جاء متأخراً بالنسبة لقرن شهد حربين عالميتين ، واشتدت فيه حدة المواجهات الأيديولوجية ، وكان مسرحاً لكثير من الحركات الثورية ، وحروب

التحرير ، فضلا عن ظهور بعض النظم الدكتاتورية ، وأخيراً تسابق الدول الكبرى حول إمتلاك أسلحة الفتك والدمار(١) .

وقد اختلف علماء الاجتماع السياسى فى تحديد طبيعة الأطراف التى يقوم بينها الصراع . فلدى ماركس نجد طبقتين تستطيع إحداهما إستغلال عمل الأخرى تبعاً لتباين موقع كل منهما فى نظام الإنتاج القائم فى المجتمع . فهناك سادة وعبيد ، إقطاعيون ورقيق أرض ، رأسماليون وعمال . ولدى « داهرندورف » ينشأ الصراع بين أولئك الذين يقبضون على مقاليد السلطة من ناحية ، وأولئك الذين لا يملكون إلا الخضوع لهذه السلطة . ولدى « زيمل وكوزر » يقوم الصراع بين الجماعات التى تشهد تفاعلا بين أفرادها أو بين الجماعات التى تضم أفرادا لا يشاركون فيها إلا مشاركة جزئية .

ومن حيث مستويات الصراع ، ركز بعض العلماء على الصراعات الداخلية ، بينما ركز آخرون على الصراعات الخارجية . ففى الوقت الذى ركز فيه ماركس على الصراعات الداخلية التى تتمثل فى الصراعات الطبقية على وجه الخصوص ، ركز آخرون على الصراع الخارجى الذى يحدث بين الدول ، وتستخدم فيه القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها لإجبار أحد الأطراف على الرضوخ أو التسليم بأهداف الطرف الآخر .

وتشير نظريات « الصفوة Elite » التى أسهم فى وضعها « موسكا ، وباريتو وميشلز وميلز » إلى أن كل مجتمع يشتمل على فئتين أساسيتين : إحداهما حاكمة قليلة العدد ، والأخرى محكومة كثيرة العدد . وتقتضى

---

(1) T. B. Bottomore, Sociological Theory and The Study of Social Conflict,in John Mc Kinney and Edward Tiryakian, Theoretical Sociology : Perspectives and Developments' Appleton – Century – Crofts , New York , 1970, P. 139 .

ذلك تتولى الفئة الأولى مقاليد الحكم فى المجتمع ، بحيث تصبح صاحبة السلطة النهائية فى إصدار القرارات الأساسية مما يؤدى إلى حدوث صراعات داخلية بين الحاكمين والمحكومين .

وقد أوضحت دراسات « دومهوف Domhoff »، و « لينـد Lynd »، و « هنتر Hunter » وجود طبقة تمتلك مقاليد القوة فى المجتمع ، وتتمتع بالهيبة ، والمكانة ، وتستأثر بالسيادة والسيطرة ، ولها القدرة على التأثير .

وقد عالج « مرى ستيدمان » فى كتابه الذى صدر بعنوان « السياسة الحضرية » قضايا الديموقراطية فى مجال التطبيق العملى ، والممارسة الفعلية ، وأشار إلى أن « جماعات المصالح Interest Groups » تدخل فى دائرة الصراع ، وتؤثر على بناء القوة فى المجتمعات الحضرية ، ويصبح لها الدور الرئيسى فى وضع القرارات ، وصياغة المستقبل ، بحيث تنحرف الديموقراطية عن مسارها الطبيعى ، وتتحول من حكم الأغلبية إلى « إحتكار القلة Oliopaly » ، ومن نظام يقوم على التوفيق بين المصالح المتعارضة إلى نظام يجعل من الصراع ركزته الأساسية فى السياسة والحكم .

وعلى الرغم من أهمية الصراع كبعد أصيل فى الحياة السياسية ، إلا أن الدراسات الامبيريقية التى حاولت أن تختبر قضاياه ما تزال قليلة ومحدودة العدد سواء كان ذلك على المستوى القومى أو المستوى العالمى .

— ٤ —

يهتم علماء الاجتماع السياسى — بالإضافة إلى ما ذكرناه من موضوعات — بدراسة العلاقة بين البناء الطبقى والأيديولوجيات والأحزاب السياسية ؛ والحراك الاجتماعى والتغير السياسى ، ودور المثقفين فى الحياة السياسية ، والحركات الاجتماعية وعلاقتها بالتغيرات الوظيفية والبنائية التى تطرأ على البناء الاجتماعى ووظائفه ، وعملية التحديث السياسى وعلاقتها بالتنمية

الاجتماعية الشاملة ، والشخصية القومية ، والسلوك الإنتخابى ، ومشكلات الصراع العنصرى ، إلى غير ذلك من موضوعات لها أهميتها وخطورتها .

وليس هدفنا من هذا التقديم أن نعرض لكافة الموضوعات والقضايا المثارة فى علم الاجتماع السياسى ، وإنما أردنا فقط أن نشير إلى تنوع وتشعب الموضوعات والمشكلات والقضايا المثارة فى هـذا المجال الهام من مجالات علم الاجتماع .

ونود أن نشير إلى أنه على الرغم من أهمية علم الاجتماع السياسى كمجال هام من مجالات الدراسة والبحث ، فإنه لم يحظ بالاهتمام الكافى من جانب الدارسين والباحثين فى مصر والبلاد العربية سواء فى مجال التدريس الجامعى أو التأليف الأكاديمى ، أو البحث الميدانى .

ولقد كانت الكتابات الأولى فى علم الاجتماع السياسى قريبة — فى موضوعاتها وفى تناولها — مما يكتبه علماء السياسة . غير أنه منذ بداية السبعينات بدأت ملامح هذا العلم تتحدد ، وأخذت أبعاده تتضح ، وإن كان أغلب الباحثين الميدانيين يميلون إلى تطبيق نماذج نظرية جاهزة فى بحوثهم دون محاولة اختبارها على الواقع الاجتماعى والسياسى القائم فى مصر والبلاد العربية .

ويتميز الدكتور عاطف أحمد فؤاد بأنه من أوائل المشتغلين بعلم الاجتماع السياسى الذين حاولوا اختبار بعض المعطيات النظرية على واقع المجتمع المصرى . ففى رسالته للدكتوراه ، قام بدراسة العلاقة بين « السلطة والطبقات الاجتماعية فى مصر » من خلال محورين هما : العدالة والديموقراطية باعتبارهما الركيزتين اللتين تنهض عليهما علاقة السلطة الحاكمة بالطبقات الاجتماعية فضلا عن كونهما المحكين اللذين يستطيعان تصوير طبيعة علاقة السلطة بطبقات الشعب .

وقد اختار اتجاه الصراع ليختبر قضيتين من قضاياه دون أن يحاول التعاطف أو التحيز لذلك الاتجاه الذى جعله منطلقاً للدراسة . وقد تميزت دراسته أيضاً باعتمادها على المنهج التاريخى فى معالجة القضايا المدروسة وتفسيرها ، بالإضافة إلى العمل الميدانى الذى حاول من خلاله دراسة تصور عدة طبقات اجتماعية عن علاقاتها بالسلطة الحاكمة . وليس من شك فى أن اعتماده على المنهج التاريخى ساعد على إثراء الدراسة ، وفى الوصول إلى نتائج تتسم بالعمق والخصوبة ، بخلاف الحال فى كثير من البحوث الأمبيريقية التى تفتقر إلى التوجيه النظرى ، والتى تكتفى باستخدام المناهج والأدوات المألوفة فى أغلب البحوث الميدانية .

والكتاب الذى نقدم له اليوم ، والذى يعالج موضوع « الحرية والفكر السياسى المصرى » يتصل اتصالا وثيقا بنفس الاهتمامات الفكرية ؛ والاتجاهات المنهجية التى بدأت مع دراسة الدكتوراه . فالدكتور عاطف فؤاد يتخير قضاياه من واقع التاريخ السياسى للمجتمع المصرى ، ولا يكتفى بدراسة الحاضر ، وإنما يستفيد بوقائع التاريخ فى تحليل وتفسير الظواهر السياسية التى يتخذها موضوعا للدراسة ، ومجالا للبحث ، ذلك لأن التاريخ المصرى — على حد قوله — تاريخ ثرى ، نابض ، حى دائماً ، متشابك الأبعاد ، متنوع القضايا ، بحيث يجد فيه الباحث فى علم الاجتماع السياسى ، فرة فى كم الموضوعات وكيفها .

وقد عالج فى هذا الكتاب مجموعة من الموضوعات الهامة ، استهلها بدراسة علاقة الفكر المصرى بالقوى السياسية من خلال بعدى الحرية — الاستبدادية ، متخذا من الفكر الصحفى المصرى فى علاقته بالسلطة الحاكمة نموذجاً لنوعية الصراع الذى يمكن أن ننشأ بين الاتجاهات الفكرية الحرة وبين قيود السلطة الاستبدادية .

ثم حاول الكشف عن قضية الحرية من خلال التعرض لقضية الاتجاهات

السياسية المتطرفة ، وانتقل بعد ذلك إلى دراسة الزعيم سعد زغلول لتحديد موقفه من قضايا الحرية والديموقراطية والعدالة ، معتمدا على تحليل مضمون بعض خطبه وتصريحاته .

وقد انتقل فى الفصلين الأخيرين من الكتاب إلى تحليل مضمون ( الدستور ) كموضوع للدراسة والبحث . . فقام بدراسة مقارنة لدستورى ١٩٢٣ ، ١٩٧١ ، وكذلك لبعض الدساتير التى ظهرت خلال الخمسينات والستينات للتعرف على موقفها من الحريات ،وموقفها من الإنسان المصرى.

وليس من شك فى أن الكتاب يعالج موضوعاً جديداً فى علم الاجتماع السياسى ، ويتسم بالأصالة والعمق ، سواء من حيث القضايا المثارة ، أو المناهج المستخدمة ، كما أنه يربط قضايا علم الاجتماع السياسى بالتاريخ السياسى للمجتمع المصرى ، وهو ما تحتاجه المكتبة السوسيولوجية العربية فى الوقت الراهن .

والكتاب جهد علمى أصيل ، يحتاج إلى دراسة متأنية ، وقراءة جادة مستوعبة ، ونرجو أن تتبعه دراسات أخرى على نفس المستوى من العمق والجدية اللذين يتميز بهما هذا الكتاب ، والله ولى التوفيق .

دكتور عبد الباسط محمد حسن

مايو ١٩٨٠

# مقدمة

## ( ١ )

هذا مؤلف عن مصر ، أنشودة الزمان ، ومعزوفته الخالدة ، مصر بتاريخها العبق ، وحاضرها القلق ، ومستقبلها المأمول ، فروح هذا العمل هو مصر ، وماكان هذا العمل لولا مصر ؛ وما خرج إلا لمستقبل مصر ، فكانت تلك الدراسات التى عاشت فى أحضان ماضيها ، وواكبت ملامح حاضرها ، وداعبت أحلام مستقبلها .

وتنتمى هذه الدراسات بحكم رؤيتها وبطبيعة منهجها إلى علم الاجتماع السياسى Political Sociology ؛ وهى تتخذ من التاريخ السياسى للمجتمع المصرى ــ فضلا عن حاضره ــ مجالا للبحث والتقصى . وتثير هذه القضية وأعنى بها التاريخ السياسى للمجتمعات ــ قضية منهجية فى علم الاجتماع السياسى من حيث مدى شرعية انتماء هذا التاريخ إلى ( ميادين ) البحث فى هذا العلم ، فلقد ألف البعض بأن يجعل من ( الحاضر ) أو من اللحظة الراهنة ــ دون غيرها ــ بؤرة لاهتمامه والتعامل مع هذه اللحظة باعتبارها الميدان الوحيد الذى ينبغى أن توجه إليه عناية المتخصصين فى علم الاجتماع وفروعه المختلفة ومنها علم الاجتماع السياسى

والملاحظ أنه إذا ما رغب البعض ألا يتقيد بإسار الحاضر ، متعاملا مع الماضى باعتباره مجالا لتفسير وقائع الحاضر ، فيؤتى من وقائع الماضى بما يتصور أنه عون له فى تحليل وقائع حقبه ؛ وهو بهذا قد يأنس لوقائع التاريخ ، بيد أنه غير متفاعل معها ، لديه ( الرغبة ) فى فهم وقائع تاريخه دون توفر ( القدرة ) على استيعاب هذا التاريخ ، وبين الرغبة والقدرة تأتى عروض بعض المتخصصين فى علم الاجتماع وكأنها تشويه متعمد لتاريخ مجتمعنا المصرى .

( ٢ )

فهذا التعامل غير الواعى مع التاريخ ، قد يحفز بعض المتخصصين فى التاريخ إلى أن يصف تلك المحاولة السسيولوجية بالغفلة وبعدم اليقظة ، وبغياب الرؤية عند التعامل مع معطيات التاريخ ، وهنا يجدالبعض مبررات جاهزة لتدعيم دعاوى الانفصال بين علم الاجتماع والتاريخ رغم جدلية العلاقة بينهما ، وأن عمليةالتأثير والتأثر وديناميكية التفاعل بينهما أضحت من بين الحتميات فى علوم المجتمع والإنسان . ( انظر . عاطف أحمد فؤاد ، فى العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، العدد الثالث ، السنة الخامسة ، أكتوبر ١٩٧٧ ).

( ٣ )

ثم تتخذ العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ أو التناول السسيولوجى للمعطيات التاريخية صورة أعقد تركيبا إذا ماكان المعنى بهذا التناول أحد الباحثين فى علم الاجتماع السياسى وإذا ماكان التاريخ المتناول هو التاريخ السياسى على وجه الدقة والتحديد .

وتعكس هذه القضية أحد مظاهر ( أزمة ) علم الاجتماع السياسى فى مصر ، وهى أزمة متعددة الأبعاد ، تتداخل فيها متغيرات الفهم النسبى لطبيعة هذا العلم ودوره ومنهجيته وطبيعة تكنيكاته وفلسفته ومجالات أو ميادين الدراسة فيه ، فضلا عن التفاوت الملحوظ فى القدرات الخاصة على اختيار قضايا هذا العلم وطرائق التحليل ومستويات التفسير وطبيعة المنطلقات النظرية والفكرية والايديولوجية للباحثين فيه .

وما زالت قضية المجـال أو الميدان أو بالأحرى ( بعد الزمن ) فى دراسات علم الاجتماع السياسى محل خلاف ، وإن تصور البعض أنه قد حسم الأمر وانتهى إلى اختيار الحاضر أو اللحظة الراهنة كميدان لدراساته

أو كمجال لبحوثه ، متناسيا أن التاريخ – والتاريخ السياسى على وجه الخصوص – يعد مرتعاً خصباً لدراسات هذا العلم ، وهو فى تجاهله هذا يظن إن التاريخ كمجال له أصحابه والمتخصصون فيه ، غافلا عن أن التاريخ والسياسة وعلم الاجتماع ثلاثة محاور تساهم من خلال تفاعلها فى صياغة البناء المتميز لعلم الاجتماع السياسى .

( ٤ )

والتاريخ السياسى للمجتمع المصرى – محور هذه الدراسات – تاريخ ثرى ، نابض ، حى دائما ، متشابك الأبعاد ، متنوع القضايا ، بحيث يجد فيه الباحث فى علم الاجتماع السياسى وفرة فى كم الموضوعات وكيفها ، ويكفى أن نشير إلى قضايا مثل الوعى السياسى المصرى والثورات والحركات الاجتماعية المختلفة والزعامة والسياسية ، وقضية الأحزاب ، وطبيعة أنظمة الحكم وصيغه المختلفة التى سادت المجتمع المصرى فى تاريخه الطويل ، فضلا عن النظم الدستورية وعلاقتها بنظم الحكم المختلفة وعلاقة ذلك كله بالقوى الاجتماعية والاقتصادية التى صاغت طبيعة البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى ، إلى جانب قضايا الفكر وعلاقته بالسياسة والقوى السياسية السائدة .. إلخ .

( ٥ )

والدراسات التى يتضمنها هذا المؤلف تعد ( محاولة ) لإثبات مدى شرعية التاريخ السياسى للمجتمعات باعتباره ( ميدانا ) للبحث والتقصى ، وأن اصطلاح ميدان لا ينبغى أن يكون وقفاً على اللحظة الراهنة ، بل يمكن تجاوزها حيث الماضى بمعطياته الوفيرة ، وحيث استشراف أبعاد المستقبل باعتباره حاضراً مأمولا .

وهذه الدراسات – وإن رأت فى التاريخ مجالا وفى معطياته ميداناً – إلا أنها آثرت أن تعطى ( نموذجا ) لجدلية العلاقة بين السياسة والتاريخ وعلم الاجتماع ، وأن هذا الثالوث من الممكن أن يعمل فى معية واحدة ، فأنتقت

من القضايا السياسية التاريخية ما يصلح للتحليل السسيولوجى ، فتنوع هذا الاختيار بين بعض الشخصيات السياسية المختلف عليها من حيث قيمتها ودورها وموقفها من قضيتى الحرية والديمقراطية ، وبين قضايا نوعية كموقف بعض الدساتير المصرية من قضية الإنسان المصرى ككيان له حقوق وعليه واجبات ، لاسيما حقه فى الحرية وفى الاختلاف مع السلطة والتعبير عن اختلافه هذا من خلال القنوات المختلفة التى يتيحها المجتمع ، هذا فضلا عن قضية العلاقة بين السلطات المختلفة المشكلة للبناء السياسى والدستورى المصريين .

ثم أن هذا التنوع فى الدراسات قد أتاح أن يكون لنا وقفة تحليلية من بعض الحقب التاريخية من حيث وضعيتها السياسية وموقعها من بعدى الديمقراطية ـ الديكتاتورية وذلك فى ضوء بعض متغيرات البناء الاجتماعى فى الحقب التاريخية موضوع هذه الدراسات ، ومن خلال ما يتيحه لنا علم الاجتماع السياسى من مناهج أو طرائق للبحث والدراسة .

( ٦ )

وقد يثير البعض تساؤلا عن مدى الاتساق بين القضايا المثارة خلال هذه الدراسات ، وإلى أى حد يمكننا القول بأن هناك ( وحدة ) تجمعها وتنفى عنها التناقض وعدم الاتساق ؟

ومحاولة البحث عن ( الوحدة ) فى هذه الدراسات أو الانسجام بينها ـ يتجلى من خلال طبيعة القضايا المنتقاه ومحاور التحليل وأسلوب المعالجة ، فهذه الدراسات تسعى للكشف عن ماهية ( الحرية ) من خلال تاريخنا السياسى المصرى الحديث والمعاصر ، وموقعها على خريطة هذا المجتمع عبر تاريخه الطويل ، والمواقف المختلفة التى اتخذتها السلطات الحاكمة المصرية إزاءها ؛ فبعدا الحرية ـ السلطة هما القاسم المشترك لهذه الدراسات ، أو بالأحرى إن قضية الديمقراطية ( ومضمونها الحرية ) فى علاقة السلطة الحاكمة بها هما الفلك الذى أردنا لهذه الدراسات أن تدور حوله .

(٧)

ومن المؤكد أن لهذه الدراسات أبعادها الذاتية ، وهو أمر قد يرى فيه البعض جنوحاً عن الموضوعية فى العرض والتحليل والتفسير ، وهو حكم قد يرجع إلى معنى الموضوعية كما تطرحه الطائفة التى تجعل من العلوم الإنسانية والاجتماعية مجالا للمقارنة بينها وبين العلوم الطبيعية ، تشبها بتلك العلوم ومحاكاة لها ، اعتقاداً منها أن محاولات تقريب علوم المجتمع من العلوم الطبيعية والتشبه بها ، إنما هو تأكيد لعلمية الأولى وتحقيق لموضوعيتها ، متغافلة عن الاختلاف البيّن فى طبيعة كل منهما ، وهو الإختلاف الذى يتدرج من إختلاف طبيعة وحدة الدراسة ومادتها إلى الاختلاف فى ماهية المناهج والتكنيكات وأساليب التحليل التى يستخدمها كل منهما ، فضلا عن الاختلاف الكيفى بين باحثى علوم المجتمع والعلوم الطبيعية ، واختلاف تأثرهم بمتغيرات المجتمع والانعكاسات المتفاوتة لتأثيرات الواقع الاجتماعى والسياسى على اتجاهات كلا النمطين من العلماء ، وهو ما يجعلنا نؤكد على (الماهية المتميزة) لعلمية علوم المجتمع وموضوعيتها .

ووفقاً للماهية المتميزة هذه ، فإن رؤيتنا لموضوعيتها تخضع لما تطرحه هذه الماهية من مقولات وأبعاد قد لا نجد فاعليتها لدى العلوم الطبيعية ، ومن بين هذه المقولات والأبعاد ، بعد الأيديولوجيا الخاصة أو الرؤية الذاتية للباحث ، وهو أمر قد يجعل من الموضوعية مثاراً للشك إذا لم نأخذ فى اعتبارنا النوعية المتميزة لعلوم الإنسان والمجتمع التى تجعل من ( الإنسان ) بؤرة لاهتمامها ، والإنسان هنا الباحث ، والمبحوث له من الرؤى والتصورات والإنتماءات ما يجعل محاولات تجريده منها — تحقيقاً لموضوعية العلوم الطبيعية — عبثا وأمراً غير يسير التحقيق ، ولم يخلق بعد ذلك الإنسان غير المنتمى ، ومن هنا تصبح أيديولوجية الباحث — فضلا عن المبحوث — أحد المقولات التى ينبغى أن نعترف بوجودها وباحتمالية — أو بالأحرى بواقعية — تدخلها فى جميع مراحل عملية البحث والدراسة منذ إنتقاء القضايا حتى محاولات التفسير .

(٨)

ونحن وإن كنا نرفض الموضوعية بالصيغة التى طرحها أنصار التشبه بالعلوم الطبيعية ، إلا أننا نعتقد أن مناقشة طبيعة الموضوعية كما نفهمها فى علم الاجتماع وكما نفرضها الماهية المتميزة لهذا العلم وغيره من علوم الإنسان والمجتمع ، قد تضيق بها هذه المقدمة ، ولكن ما نود أن نؤكده أنه لا تناقض على الإطلاق بين إمكانية تحقيق الموضوعية فى هذه العلوم وبين الاعتراف بالواقعية الأيديولوجية وباحتمالية تواجدها فى عملية البحث العلمى الاجتماعى ، وهو الأمر الذى قد تجسد بصورة جلية خلال مجموعة الدراسات التى يضمها هذا المؤلف ؛ والتى كشفت عن أن محاولات التقيد بالأسلوب العلمى والمنهجى ، والاعتماد على المعطيات التاريخية ؛ لم يحل دون أن تكون لرؤيتنا وأيديولوجيتنا الخاصة إزاء تلك القضايا دور فى التعامل مع تلك المعطيات تحليلا وتفسيراً ومناقشته .

(٩)

وقد لا نختلف على أنه لا فكر حقيقى بلا حرية ، وعندما يخنق الفكر بقيود السلطة ، أو يوجه بأيديولوجيتها – وهو من الظواهر التاريخية العالمية والتى تكشف عن ممارسات القهر الايديولوجى السلطوى على الفكر والمفكرين – عندئذ لا يعد فكراً أصيلا ، بل يكون أقرب إلى الزيف منه إلى الحقيقة ، والدراسات الراهنة أردنا لها أن تتحرر من أى قيد يخرجها عن قيود العلم وواقعية رؤيتنا الذاتية ، وإن اعتبر البعض أن الأخيرة هى بمثابة قيد أشد ضراوة من قيود السلطة أو غيرها من القيود الأخرى ، ولكننا نرى عكس ما يرون ، حيث أشرنا إلى أن الذاتية ( وبخاصة الأيديولوجيا الخاصة ) لا تتناقض مع الموضوعية فى علم الاجتماع أو غيره من علوم المجتمع إلا إذا كانت الايديولوجيا الخاصة ترديداً لأيديولوجية السلطة الحاكمة عندئذ لا تتسم بالخصوصية ، ومن ثم تصبح قيداً يجعل من حقيقة الطرح العلمى أمراً مشكوكا فيه .

(١٠)

والانطلاقة الحرة التى تميز تلك الدراسات ، والفكر الحر الذى يوجهها ماكان ليوجد لولا تلك الحرية النسبية التى أتاحتها سلطة السبعينات فى مصر . والفكر بطبيعته لا يتألق إلا من خلال الحرية ، فبها يحيا وبدونها يخبو ويتلاشى ، وحتى إن وجد فى ظل الحرية الغائبة ، فهو وجود بلا كيان ، وجود يعتقد الأصالة ، ويعوزه الإبداع ، فكيف تتحقق الأصالة ويتجلى الإبداع ، والفكر يفتقر إلى أهم مقومات الخلق فيه وهو الحرية .

فما كان إذن لهذه الدراسات أن ترى النور لولا ( مناخ السبعينات ) والذى وإن بدى قلقا ما زال يبحث عن هويته ، إلا أن محاولات السلطة لتحديد ملامح هذه الهوية قد حفز الفكر والمفكرين إلى التحرر من قيود الماضى فازدهرت نسبيا حركة النقد الاجتماعى والسياسى وأضحى الفكر بمأمن من عسف السلطة ، وإن كان الشعور بالأمن الفكرى لم تكتمل مقوماته نظراً لمظاهر القلق الاجتماعى والسياسى التى تعيشها الحقبة ، وهو الأمر الذى قد يرى فيه البعض قيداً يحول دون الانطلاقه الحقيقية للفكر ، اعتماداً على بعض المواقف ( الجزئية ) التى قد تثير جدلا حول طبيعة علاقة السلطة بالفكر والمفكرين .

(١١)

وإذا كنا قد أشرنا إلى أن المحور الذى دارت حوله تلك الدراسات هو الحرية ، والبحث عن ديناميتها ومظاهرها خلال حقب تاريخية معينة ، وإذا كانت هذه الدراسات تدين بوجودها إلى الحرية النسبية التى تتسم بها الحقبة الراهنة ، فإن ( أمل ) هذا الطرح الفكرى المتمثل فى هذه الدراسات هو أن يشارك فى رسم معالم المستقبل السياسى لمصر ، من خلال رصدنا لملامح الحرية فى ماضيها وحاضرها ، أملا فى محاولة التنبؤ بمسارها كما نتمناه لمصر .

فهذه الدراسات إذن ليست محض تأريخ لبعض الحقب المصرية ، أو مجرد رصد لبعض وقائع حاضرها ، فما كانت هذه ولا تلك ، ولكنها رؤية سسيولوجية تحليلية لوقائع سياسية وفكرية بعينها ، أردنا بها أن يكون للعلم كلمة فى مرحلة البحث عن الهوية .

(١٢)

ومن منطلق البحث عن الهوية تتأكد خصوصية المجتمع المصرى ، وتتداعى خلال ذلك كله أوهام التفسيرات الجاهزة للاتجاهات النظرية الأخطبوطية فى علم الاجتماع ، والتى أضحت أشبه ما تكون ( بلوازم ) العمل العلمى الاجتماعى ، والتى بدونها — قد يتصور البعض — أن العمل العلمى قد يفقد أهم مقوماته ، فهذا ( القهر النظرى ) قد يدفع بأصحابه إلى تقديم تفسيرات — أو ما يظن أنها تفسيرات — للقضايا موضوع اهتمامهم تتفق مع هذا الاتجـــاه أو ذاك ، غافلين عن خصوصية المجتمع الذى تنتمى إليه دراساتهم هذه .

وما ظننت أننا بذلك نروج لما يمكن تسميته ( بالتسيب النظرى ) ، ولكننا كما دعونا إلى التحرر الأيديولوجى من قيود السلطة ندعو أيضا إلى التحرر النظرى من القوالب الجاهزة للاتجاهات النظرية السائدة فى علم الاجتماع لا تخنق حركة الإبداع الفكرى أو على الأقل تضمر أو يتوقف نموها ، ولا شك أن حركة الإبداع هذه سوف تظل محكومة بخصوصية كل مجتمع من خلال البعدين التاريخى والبنائى .

(١٣)

ولقد حاولنا بهذه الدراسات أن نتجاوز كل تأشيرات القهر النظرى للاتجاهات المألوفة فى النظرية السسيولوجية ، ولكننا لا ندعى بهذا التجاوز تميزا خاصاً أو قدرة على الإبداع ليست لغيرنا ، فما كنا متميزين

ولا مبدعين وإنما أردنا أن يكون لنا موقف نظرى قد يكون متأثراً من حيث لاندرى ببعض الاتجاهات النظرية — وليست باتجاه واحد — ولكنه أبداً يضع فى اعتباره المعطيات التاريخية من جانب وإفرازات البناء الاجتماعى من جانب آخر ، وهذا ما يؤكد أن خصوصية المجتمع المصرى وتاريخه المتميز وسماته البنائية هو ما ينبغى أولا وأخيراً أن تدور حوله كل محاولات التفسيرات العلمية لظواهر هذا المجتمع ووقائعه .

(١٤)

ولما كان هذا المؤلف يدور فى فلك ( الحرية ) ، فلقد عبرت فصوله الخمسة عن هذا المضمون ، وكشفت عن هذا الروح ، فاتخذت من مصر الحديثة والمعاصره فى بعض حقبها التى تميزت بالإشارة والحركة محوراً للبحث عن الحرية كمضمون وكقضية شغلت — وما زالت تشغل الإنسان المصرى وهو ما يؤكد أن كفاحه إزاء تحقيقها يمكن أن يكتب له الخلود بين الأمم والشعوب .

وتتسلسل الفصول الخمسة هذه ، فنعرض فى أولها لدراسة تحليلية عن علاقة الفكر المصرى بالقوى السياسية من خلال بعدى الحرية — الاستبدادية ، متخذين من الفكر الصحفى المصرى فى علاقته بالسلطة الحاكمة — ( نموذجا ) لنوعية الصراع الذى يمكن أن ينشأ بين الاتجاهات الفكرية الليبرالية وبين قيود السلطة الاستبدادية ، من حيث مظاهر هذا الصراع واتجاهاته ونتائجه ، مشيرين فى الآن نفسه إلى طبيعة علاقة الفكر بالسياسة والتأثيرات المتبادلة بينهما ، ومظاهر خضوع الفكر للقهر السياسى أو الأيديولوجى ، وتصنيفنا للمفكرين إزاء عملية القهر هذه إلى أربعة أنماط هى : المفكر المهادن أو المستسلم ، والمفكر المقاوم المتمرد ، والمفكر المنسحب وأخيراً المفكر المتردد ، وذلك بالتطبيق على الفكر الصحفى المصرى فى علاقته بالسلطة الحاكمة فيما قبل عام ١٩٢٣ ، وما بعد هذا التاريخ حتى عام ١٩٥٢ ، مع إشارة سريعة إلى ملامح الوضعية الفكرية الصحفية الراهنة فى علاقتها بالقيم السياسية السائدة .

(١٥)

أما الفصل الثانى فيعنى بالكشف عن قضية الاتجاهات الفكرية والسياسية المتطرفة باعتبارها تمس قضية الحرية بصورة مباشرة ، فنعرض لبعض الرؤى النظرية التى تناولت هذه الظاهرة ، من حيث تصور هذه الرؤى لظروف نشأة هذه الاتجاهات المناهضة للفكر الديمقراطى ، وعوامل تخلقها وعلاقة ذلك بطبيعة البناء السياسى والاجتماعى للمجتمع الذى نشأت فيه . كما أن هذا الفصل يحاول أن يقدم ( رؤية خاصة ) لكيفية دراسة مثل هـذه القضية دراسة علمية فى ضوء مقولات علم الاجتماع السياسى ، معتمدين فى طرح تلك الرؤية على بعض معطيات التاريخ السياسى للمجتمع المصرى.

ثم يأتى الفصل الثالث – فى نطاق الكشف عن قضية الحرية – متناولا أحد النجوم المتألقة فى سماء الأفق السياسى المصرى ، وأعنى به الزعيم سعد زغلول الذى شغل الباحثين والمؤرخين ردحاً طويلا من الزمن تحليلا لشخصيته وتحديداً للدور الذى قام به بالنسبة للقضية الوطنية المصرية ، وتقويماً لإنجازاته ، وتعيينا لملامح الزعامة فيه .

وفصلنا الثالث لايعنى بسعد من حيث كونه زعيما ولكن باعتباره حاكما ورئيسا لأول وزارة مصرية أتت عن طريق انتخابات حرة (وزارة الشعب ) والتى أجريت بناء على دستور عام ١٩٢٣ ، والتى تشكل منها أول برلمان مصرى حر ، رغم صعوبة الفصل بين ملامح الزعامة لدى سعد وسمات الرئاسة لديه .

ودراستنا لسعد ( الحاكم ) تعنى أساساً برصد موقفه من قضايا الحرية والديمقراطية والمعارضة وتحليل هذا الموقف وتفسيره من خلال تحليل مضمون Content Analysis بعض خطب سعد وتصريحاته للكشف منها عن القضايا المشار إليها وغيرها من القضايا الأخرى كموقفه من العدالة مثلا.

ولعل هذا الفصل قد يثير قضية منهجية أخرى فى علم الاجتماع السياسى

وهى إلى أى حد يمكن الاعتماد على الخطب والتصريحات وتحليل مضمونها باعتبارها مجالا من مجالات الدراسة فى هذا العلم .

(١٦)

ويجيء الفصل الرابع محللا طبيعة النزعات الاستبدادية فى الحكم مشيراً إلى المجتمع المصرى فى حقبتى الخمسينات والستينات من خلال تحليل مضمون بعض دساتير هاتين الحقبتين وموقفها من الإنسان المصرى وتصوراتها لقضية الحرية وما يرتبط بها من قضايا أخرى كحقوق الإنسان المصرى وواجباته.

وتختتم دراسات هذا المؤلف بالفصل الخامس من خلال عرض نقدى تحليلى لدستورى عام ١٩٢٣ وعام ١٩٧١ ، من حيث ظروف نشأة كل منهما ، وموقفها من قضايا الحرية والديمقراطية والمعارضة وحقوق الإنسان المصرى وواجباته . وطبيعة كل سلطة من سلطات الدولة ، وعلاقة كل منها بالأخرى ، وذلك من خلال تحليل مضمون بعض مواد هذين الدستورين .

ولعل الفصلين الرابع والخامس من هذا المؤلف يعتمدان على (الدستور) باعتباره ( مادة ) أو ( مضمونا ) يمكن تحليله وإخضاعه — كموضوع للبحث والدراسة — لاهتمامات علم الاجتماع السياسى ، وهى خطوة غير مسبوقة تخلق ميدان جديد من ميادين البحث فى هذا العلم .

(١٧)

وهذا المؤلف يدين للبعض بالكثير : تشجيعاً ، وحثاً ، وصبراً وفكراً متبادلا ، بدءاً بزوجتى وابنتى رضوى وولدى أحمد الذين كان لصبرهم الفضل فى أن اتفرغ لإتمام هذا المؤلف وغيره من المؤلفات الأخرى وانتهاءاً بأصدقائى الذين كان لتشجيعهم وحثهم أياى الفضل كل الفضل فى إنجاز هذا العمل بالصورة التى رجوت أن تكون عليها ، فإلى صديقى العمر ورفيقى مسيرتى الدكتور سالم عبد العزيز والدكتور محمود الكردى وإلى الزميل الصديق الذى أرى فيه بعضا من نفسى الدكتور محمود ابو زيد ، اقدم كل اعتزازى وتقديرى .

ثم هذا العالم الإنسان ، الذى اشاع فينا — نحن تلاميذه ومريديه — تواضع العالم ودفء الإنسان ، وخلق الأستاذ ، فالى استاذى الجليل الذى لن انسى فضله ماحييت الأستاذ الدكتور عبد الباسط محمد حسن أقدم كل شكرى وتقديرى لحثه الدائم لى ولتشجيعه غير المنقطع لانجازاتى المتواضعه.

وأخيراً أرجو أن يكون هذا الاسهام المتواضع أحد الخطوات الجادة نحو ( رؤية مصرية ) للاجتماع السياسى ، يجعل من مصر محوراً لاهتمامه، ومن تاريخها وواقعها بؤرة لاسهاماته ، انطلاقاً نحو تشييد مجتمع مصرى يجمع بين الأصالة والحداه .

والله ولى التوفيق .

دكتور عاطف أحمد فؤاد

مصر الجديدة فى ١٩٨٠/٣/٢٣